خلافا لمن خصه ذلك بالنبا بلزوم متعلق بمرفع الواقع
خبرا فقا قليلا بها قالد الضمير لدار المحبوبة فلذ
بذ المحبوبة وقبله
ياهاديي عيوهاواحسبني اوجد ميتا قبل افقدها ومتى
بانوا بخوعوبة بها كفل يكاد عن القيام يقعدها
ياعاذلي العاشقين دع فندة اضلها الله كيف ترشدها

ان اسمها اذا لم يكن عاملا صريح في ان الشبيه بالمضاف
يشترط ان يكون عاملا فالنعت ونحوه لا يوجب الشبه بالمضاف
ولذلك قالوا تابع المفرد يجوز نصبه ورفعه وقد سبق في بحث
اللام المحمحة في لا ابالك ما يجعل الصفة مما يوجب الشبه بالمضاف
وبعضهم التزم فرقا اعتباريا بين نفي الموصوف ووصف
المنفي نظير ذا الموصوف ووصف المنادى قالثاني من قبيل
المفرد دون الاول فتدبر معنى الاستغراقية تقدم لها
زائدة ومعناها توكيد الشمول فيصير نصا بعد ان كان ظاهرا
لتركيبه مع لا لكونها للنفي الذي لا بد له من منفي وهو
معنى اسمها فلا ارتباط بينهما جعلا كشئ واحد نص عليه
ح وعلى الكسرة وبعضهم ينونه مع الكسرة نظرا الى ان
التنوين للمقابلة لا للتمكين والجمهور يحذفونه لشبهه
بتنوين التمكين يستحقها المركب اذ لنقل المركب
فا يستحق الخفيف بالفتح رد على السيرافي الخ اذ الخ
الخفيف لا يعرب بالفتح بحال ولا محالة في كذا اضمر قبل
الحال معنى الشك والتردد قطرب تقدم انه ابو علي
محمد بن المستنير البصري الخ زمن وكان يلازم ثم قيل
التلامذة

التلامذة فقال لم ما انت الا قطرب الليل وقطرب دويبة لا
تزال تدب ولا تفتر وهو صاحب المثلث وغيره كان يعلم اولاد
ابي دلف العجلي توفي سنة ست ومائتين وينقل دعني اليك
في ذلك المنهاج ان لا جرم اصله لا بد ثم صار بمعنى حقا تقول
لا جرم لافعلن رد لما قبلها اراد ما يشمل الصريح قبلها
وغيره نحو ويا قوم مالي ادعوكم الى النجاة الايات في سورة
غافر فالمعنى لا امتثل لم دعوتكم لسيبويه اي لا تنزلهما
مع اسمها في محل مبتدا او تضعف عن العمل في الخبر بين
البصريين واما الكوفيون فرفع خبراه التي هي الاصل بما
كان مرفوعها به عندهم فيجوز رفع النعت الخ دفع بما
يتوهم من ان المراد محله بالعمل لا وهو النصب فافاد ان
المراد محله قبل دخولها وجعله محلا نظرا لما طرا ولا فقد
كان اعرابيا لفظيا ثم فتدبر وربما قيل محل لا مع اسمها
كما سبق والمغايرة بينهما ولكان تقتضي الاول وتنصب
الثاني منونا عطفا على محل اسم لا باعتبار عملها ولاستفاءة
والاوجه الخمسة مشهورة ولا يجوز نصب الثاني مع رفع الاول
واذا اعملتها فيهما عمل ان لك ان تقدر خبرا واحدا مثنى لتماثل
المعاملين حتى كانهما شئ واحد فان تغايرا وجب تقدير
خبر لكل والكلام من عطف الجمل كان جعلت احداهما مهملة
والثانية كليس وبالحق ان لوحدة لا تلزمها بل النظم الاستغراقي
لكن ربما يقبوها بالمرجوح للفرق ان محلا الخ وهو الاصح
وسبق في شواهد اذ وترجمة ميمون الاعشى وانه لم يسلم
بدان فتم لا يراح بضم الحاسبق في شواهد الدلائم

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)